بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية

كلية الادارة والاقتصاد

قسم المالية والمصرفية

الدراسات المسائية

دور نظام المعلومات في الحد من التهرب الضريبي

بحث تقدم به الطالب

زيد كاظم جودي كريم الموسوي

وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في

علوم المالية والمصرفية

باشراف

م. علي فالح خلف

١٤٣٩ هـ ٢٠١٨م

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَهُوَ الَّذِي سَخَّرَ الْبَحْرَ لِتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا
وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾

سورة التوبة النحل: ١٤

صَدَقَ اللّهُ العَلْيِ العَظِيم

الإهداء

إلى من علمني النجاح والصبر

.. أبي

وإلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها

من علمتني وعانت الصعاب لأصل إلى ما أنا فيه

وعندما تكسوني الهموم أسبح في بحر حنانها ليخفف من آلامي ..

أمي

والى كل من مد لي يد العون في اكمال هذا البحث الاستاذ م.

علي فالح

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر على ما منَّ به عليَّ من نعمة في إتمام هذا البحث والصلاة والسلام على رسول الله واله الطيبين الطاهرين وصحبة المخلصين .

لابد لي وأنا انتهي من إعداد هذا البحث أن أقدم شكري وامتناني الى كل من مد لي يد العون واستاذي بإنجاز هذا العمل المتواضع وأدعو الله تعالى أن يوفق الجميع .

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ت
المحتويات	ث
قائمة الجداول	ج
المقدمة	١
المبحث الاول منهجية البحث	٢
المبحث الثاني مفاهيم نظم المعلومات المحاسبية واهميتها	٣
المبحث الثالث التهرب الضريبي	٨
المبحث الرابع دور نظام المعلومات في الحد من لتهرب الضريبي	١٥
المبحث الخامس الجانب العملي	١٩
المبحث السادس الاستنتاجات والتوصيات	٢٣
المصادر	٢٦
الملاحق	٢٧

قائمة الجداول

التسلسل	اسم الجدول	رقم الصفحة
١	واقع نظام المعلومات	١٩
٢	دور نزم المعلومات في الحد من التهرب الضريبي	٢١

مقدمة

انما يقدم نظام المعلومات الى الادارة الضريبية لغرض انجاز التحاسب الضريبي بالنسبة لهؤلاء الاشخاص الخاضعين الى ضريبة الدخل معنويون كانوا ام طبيعيون لذلك يعمل النظام المعلوماتي الفعال على توفير المعلومات الدقيقة و الموثوقة في الوقت المناسب. ان وجود مجموعة من المؤاخذات التي قد تأخذ على نظام المعلومات المطبق في الهيئة العام والتي تؤدي الى اتساع ممارسات التهرب الظريبي من قبل المكلفين مثلا (تشابه اسماء المكلفين عدم وجود قاعدة بيانات موحدة بين الهيئة العامة للضرائب والفروع التابعة لها في المحافظات التي تخص المكلفين توفر المعلومات عن هؤلاء المكلفين فضلا عن توقف لجان مسح الميداني فضلا عن عدم تفعيل دور الادارات السائدة للإدارة الضريبية.

المبحث الاول

منهجية البحث

اولا/ مشكلة البحث

تتركز المشكلة في بيان مدى تحقيق نظام المعلومات المطبق في الهيئة العامة للضرائب – فرع الديوانية الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من خلال توفر المعلومات المناسبة لهؤلاء المكلفين الخاضعين للضريبة.

ثانيا/ اهمية البحث

تكمن اهمية البحث فيما يلي:

١- معرفة العلاقة بين الحد من ظاهرة التهرب الضريبي ودور نظام المعلومات.
٢- نركز على تقويم دور نظام المعلومات المعمول بها حاليا في الهيئة العامة للضرائب في الحد من هذه الظاهرة.

ثالثا/ اهداف البحث

١- دور نظام المعلومات الضريبي في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي.
٢- تقويم دور النظام المعلومات الذي يكون مطبق في الهيئة العامة للضرائب ومدى تحقيقه للاهداف المرجوة.

رابعا/ فرضيات البحث

ان وجود نظام معلومات فعال يؤدي الى الحد من ظاهرة التهرب الضريبي .

المبحث الثاني

- مفاهيم نظم المعلومات المحاسبية واهميتها

يمثل نظام المعلومات في العنصر البشري وتقنية المعلومات والتي تعمل بشكل متكامل من اجل تزويد المنظمة بالمعلومات اللازمة لممارسة اعملها وتحقيق

اهدافها من خلال التعريف الاتي: (وهي المكونات المادية والبرمجيات ووسائل الاتصال عن بعد وادارة قواعد البيانات والتقنيات معالجة المعلومات الاخرى المستخدمة في نظام المعلومات المعتمدة على المحاسب (حلمي، ٢٠٠٥: ٩٩).

- وعرفت ايضا انها مجموعة من الاجراءات المنظمة التي عندما يتم تنفيذها فانها توفر المعلومات لاغراض صنع القرار والرقابة في الوحدة الاقتصادية (قاسم ،٢٠٠٦ : ٨).
- كما عرفت ايضا بان نظام شامل صنفت فيه المعلومات حسب اغراضها في انظمة متمثلة في جميع المعلومات وخزنها ومعالجتها وتوزيعها. (samuelson,1977:135)
- كما يمكن اعتبار نظم المعلومات انها مجموعة من العناصر المترابطة التي تعمل معا، على جمع واسترجاع ومعالجة وتخزين ونشر المعلومات، لدعم عملية صنع القرار والتنسيق والرقابة والتحليل والملاحظة في الانظمة وهي بنفس الوقت مجموعة من الافراد والتجهيزات والاجراءات والبرمجيات والاصالات وقواعد البيانات تعمل يدويا او ميكانيكيا او اليا على جمع المعلومات وتخزينها ومعالجتها من ثم بثها للمستفيد. (Loudon & Loudon,2008:13) .
- ايضا يعرف نظام المعلومات المحاسبية بانه نظام فرعي للمعلومات داخل الشركة يتكون من مجموعة من امكانيات الية وبشرية مسؤولية عن توفير المعلومات التي يتم الحصول عليها من تشغيل البيانات التاريخية وذلك لمساعدة الادارة والفئات الاخرى خارجية في عمليات التخطيط والرقابة واتخاذ القرار (قضاة، ٢٠٠٩ : ٥١).
- يعرف نظام المعلومات المحاسبية على انه هيكل متكامل داخل الوحدة الاقتصادية يقوم باستخدام الموارد المتاحة والاجزاء الاخرى لتحويل البيانات الاقتصادية الى المعلومات المحاسبية بهدف اشباع احتياجات المستخدمين المختلفين من المعلومات. (عبد المقود و عبد اللطيف، ٢٠٠٨ : ٣١).

اولا/ مكونات نظام المعلومات وانواعها

تعتمد انظمة المعلومات على مجموعة من العناصر والاجزاء المتداخلة التي تتفاعل مع بعضها لتحقيق هدف او اهداف مشتركة وتتمثل بالشكل التالي .
(الصباغ1997 :,23)

١- الافراد وهم مستخدمي النظام من محاسبين ومهندسين وزبائن ومكلفي الضرائب وكذلك الافراد القائمين على التشغيل والاعداد مثل محللي ومصممي النظام .
٢- الاجهزة وتشمل اجهزة الكومبيوتر والاجهزة المتصلة والمستخدمة في ادخال البيانات وتشغيل البيانات واخراج المعلومات
٣- البرامج تشمل البرامج التي يستخدمها النظام وهي برامج التشغيل للتحكم في اجهزة الكمبيوتر وبرامج التطبيقات التي تستخدم في احتياجات الادارة
٤- البيانات وهي المادة الخام التي يقوم النظام بتشغيلها من اجل امداد الادارة باحتياجاتها من المعلومات
٥- الشبكات وهي البيئة الاساسية للاتصال بين اجهزة الكمبيوتر والبرامج المسؤولة عن ادارة الاتصال بين الاجهزة
٦- قاعدة البيانات وهي الوعاء الذي يحتوي على البيانات الاساسية المخزنة على وسائل التخزين المختلفة والتي لابد من توفرها حتى يمكن القيام بعملية التشغيل
٧- ادلة التشغيل وعادةً ما تكونة مطبوعة على شكل كتيبات تتضمنها التعليمات الخاصة باعداد البيانات وكيفية ادخالها وكذلك تعليمات للعاملين الذين يقومون بتشغيل النظام (القاضي ، ١٩٩١ : ٢٨)

ثانيا/ أركان نظم المعلومات

١- الأنظمة الفرعية لنظم المعلومات، يمكن تجزئة نظم المعلومات الادارية بوصفه نظاماً كلياً إلى مجموعة من الأنظمة الفرعية وهذه الأنظمة الفرعية إلى عدد من الأنظمة الثانوية وهكذا.
٢- عناصر نظام المعلومات، ويضم نظم المعلومات الادارية أما عناصر النظام الأساسية والتي يشتمل عليها أي نظام آخر وتتمثل بالمدخلات، عمليات المعالجة، المخرجات التغذية العكسية.

٣- تكامل الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات وعناصره يمثل التكامل بين الأنظمة الفرعية المكونة لنظام المعلومات الادارية بصيغ التفاعل المختلفة الحاصلة بين هذه الأنظمة الفرعية.

٤- المستلزمات الضرورية لإدارة وتشغيل نظام المعلومات، وهي المستلزمات البشرية والمستلزمات البرمجية والمستلزمات التنظيمية.

٥- الهدف الأساسي للنظام، هو توفير المعلومات الضرورية التي تحتاجها الإدارات المختلفة في صنع القرارات عند اتخاذها أو عند انجازها لوظائف التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة والوقت والموثوقية والتكلفة والكمية والنوع المناسب، على أن تعكس هذه المعلومات أحداث الماضي وصورة الحاضر وتوقعات المستقبل لنشاط المنظمة. وعليه فإن المعيار الأساسي لتقرير فعالية النظام هو مدى توفير المعلومات بهذه الأوصاف ومن ثم مدى انتفاع المدراء صانعي القرارات من المعلومات التي يوفرها النظام في تحقيق النجاح للمنظمة من خلال توظيف هذه المعلومات في صنع القرارات التي تسهم بهذا النجاح (الطائي،٢٠٠٥ : ٢٥)

ثالثا/ وظائف نظام المعلومات المحاسبية

يؤدي النظام المحاسبي مجموعة من الوظائف تتلخص بما يلي

١- جمع وتخزين البيانات المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية والمالية ومثال على ذلك بيع السلع وتقديم الخدمات

٢- معالجة البيانات عبر عملية الفرز والتصنيف والتلخيص

٣- توليد معلومات مفيدة لاتخاذ القرار وتوفيرها للمستفيدين

٤- تأمين الرقابة الكافية التي تؤكد تسجيل ومعالجة البيانات المتعلقة بأنشطة الاعمال بدقة والتأكد من ان هذه البيانات صحيحة وكاملة ، اما الجزء الثاني فيتضمن مراقبة عملية معالجة هذه البيانات حيث يتم عمل تغذية راجعة للعرف على نقاط الضعف في هذه العملية وكيفية معالجتها (صاحب،٢٠٠٦ : ٣٨)

رابعا/ خصائص جودة المعلومات المحاسبية

وتتمثل بالصفات الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية. حتى تصبح مفيدة لمتخذي القرار أو تصبح معلومات محاسبية ذات جودة. إذ إن تحديد أهداف التقارير المالية. هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين الخارجيين الرئيسين. أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات. ويقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة. هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات. التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة (شيرازي. ٢٠١٠ :١٩٤).

خامسا/ استخدام التقنيات الحديثة في عمل نظم المعلومات المحاسبية

: تشكل الوسائل التقنية ركيزة اساسية لنظم المعلومات المحاسبية المعاصرة ، حيث انها تساعد في تجميع المدخلات وتدفع عناصر البيانات وتربطها معاً وتشكلها في نماذج محددة ، كذلك تنتج وتبث المخرجات التابعة وتوصلها الى المستخدمين وتساعد في الرقابة على النظام وصيانته كما تساهم في تسيير وتشغيل كل الركائز الاخرى بسرعة ودقة وكفاءة عالية وهي تشتمل على ثلاثة اتجاهات رئيسية تتمثل في كل من (صاحب ،٢٠٠٦ : ٣٨):- المعدات) Hardwares) وتشمل على تنوع كبير من الوسائل التي تقدم المساندة لركائز او مكونات النظام المختلفة أي هي تمثل الاجزاء الملموسة من الحاسوب مثل الشاشات والطابعات ولوحة المفاتيح وغيرها من الاجزاء.

المبحث الثالث

التهرب الضريبي

اولا/ مفهوم التهرب الضريبي

لكي نفهم التهرب الضـريبي لا بد لنا ان نحدد مضمون لفظ التهرب ، وأن نقرر المعنى الدقيق له فالمعنى اللغوي مشتق من الفعل الثلاثي هرب وقد جاء في المعجم الوسيط تحت كلمة هـرب ما يلي ،هرب ، هربا، هروبا، ويقال هرب فلاناً جعله يهرب ، وهرب البضاعة الممنوعة من بلد الى بلد خفية، والمهرب من يقوم بإدخال الاشياء الممنوعة أو إخراجها من البلاد أما مفـهوم التهرب الضريبي باللغة الانكليزية فمن الواضح هناك تباين واختلاف بالمـصادر وتعددها ، فقد أطلق عليه " Tax Evasion " وتعني الغش الـضريبي ، أو التجنب الضريبي، اما " Tax Avoision " فتعني تفادي الضـريبة ، و " Tax Dodging "وتعني الافلات من الضريبة.

علمـاً أن التشـريعات الضـريبية المعـاصرة لـم تقدم تعريفـاً للتهـرب الضـريبي وإنمـا اقتصـرت علـى تعـداد صـوره وأشـكاله تاركـة أمـر التعريـف للفقهـاء وذلـك لأن أي تعريف لا يمكن أن يشمل أساليب كـافة، ولكن أجمـع بعض الفقهـاء علـى ان التهـرب الضريبي هو تخلص المـكلف كلياُ أو جزئياً من أداء الضـريبة ، دون نقل عبئهـا الـى غيره، مما يؤثر في حـصيلة الدولة من الضريبة ويضيع عليها حقها فالتهرب

الضريبي أفة تحرم القطاع العام من الـواردات ، وهذا بدوره ينعكس على الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمـواطن فتهدد كرامته وتضعف انتمائه بالوطن مما ينعكس على مستوى العدل والتنمية ويولد شـعورا بالإحباط واليأس الاجتماعي ، خاصة بالنسبة للمكلفين الملتزمين بدفع الضريبة ، فعندما تتعاظم هذه الأفة ويقارنون أنفسهم بمن يتهرب من دفع ضرائبه وكل تـهرب ضريبي لابد ان يكون مصحوباً

بسوء نية من المكلف المتهرب ، ومصاحب بتدبير مدروس مسبقاً لأجراء عملية التهرب ، فكل عملية تهرب تؤدي بنتائجها الى حرمان الخزانة من أيراد كان يمكن أن تستفيد منه الدولة في تمويل مشاريعها التنموية والاقتصادية . وقد وصفت ظاهرة التهرب الضريبي بأنها أحد أنواع (الجرائم الضريبية) ، لأنها فعل أو أمتناع عن فعل يعاقب عليه في التشريع الضريبي ، وهي فئة من فئات (الجرائم المالية) كالجرائم الكمركية ، وجرائم النقد ، وهي في الأغلب تدخل ضمن (الجرائم الاقتصادية) فقد يلجأ بعض الأفراد الى عدم الالتزام بواجب تحمل كل أعباء الضريبة او جزء منها ، وذلك عن طريق اللجوء الى الوسائل المشروعة وغير المشروعة للتخلص من دفع الضريبة بصورة كلية أو جزئية ، وينجم عن التهرب الضريبي أثار سيئة للخزانة العامة ، كونه يقلل حصيلة الضرائب ، وأثار سيئة على المكلفين الذين لا يستطيعون التعرب او لا يقبلونه ، فيتحملون عبء الضريبة ، وقد وردت تعاريف عدة للتهرب الضريبي وهي كالآتي :

وقد عرف التهرب الضريبي بأنه تخلص الافراد من الالتزام بدفع الضريبة (الحاج، ٢٠٠٩ : ٩٥)

وقد عرف التهرب الضريبي :- تخلص الأفراد من الالتزام بدفع الضريبة بعد تحقق الواقعة المنشأة لها (النجار، ٢٠٠٨ : ١١٨)

ويقصد به أيضاً تخلص المكلف من دفع الضريبة المتوجه عليه كلياً أو جزئياً ويتم التهرب قبل بدء فترة الدفع أو خلالها باستخدام وسائل معينة غير مشروعة (حبش، العزاوي، ٢٠١٠: ١٨)

ثانيا/ ماهية التهرب الضريبي

يعد التهرب الضريبي بشكل عام والتهرب من ضريبة الدخل بشكل خاص جريمة لها أثارها في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي انتشرت في جميع دول العالم مهما كان مستوى تقدمها ولا يختلف العراق بطبيعة الحال عن باقي الدول من حيث وجود هذه الجريمة ومن حيث تأثيرها.

ولايقتصر أثر التهرب الضريبي على الفرد لوحده،وإنما يتعداه إلى المجتمع بأسره الذي يعتمد على النفقات التي تقوم بها الدولة لتقديم الخدمات الضرورية وبناء المرافق الحيوية اللازمة لرفاهة المجتمع وأزدهاره.ويتم تغطية هذه النفقات من

أيرادات مختلفة والضـريبة هي أحد أهم هذه الأيرادات،ألا أن هذه الأيراد يتناقص كلما أنتشرت ظاهرة التـهرب في المجتمع.ونتيجة لذلك ولمنع حدوث مثل هذا الأمر ظهر الأهتمام بهذه الظاهرة سواء على مـستوى التشريعات الضريبية، والتي نصت على معاقبة كل شخص يتهرب من دفع الضـريبة،أم على مستوى الكتاب الذين بذلوا جهوداً جمة في تحديدمعالمها الأسـاسية وملامحها الجوهرية وبيان أسبابها. وأنواعها،ومايترتب عليها من أثار سيئة والوسائل التي تتبع لمكافحتها (النصراوي، ١٩٨٢ : ١٣) .

ثالثا/ انواع التهرب الضريبي

قسم الفقهاء التهرب الضريبي على أسـاس إقليميته ألى تهرب داخلي وتهرب دولي أوعلى أساس مقدار التخلص من الضـريبة ألى تهرب جزئي وتهرب كلي

١ـ التهرب الداخلي والتهرب الدولي

يراد بالتهرب الداخلي :ـ استعـمال المكلف الطرق الاحتيالية للتهرب من دفع الضريبة داخل الحدود الإقليمية للدولة . ويـعد أكثر أنواع التهرب شيوعاً حيث تعاني منه جميع الدول مهما اختلفت درجة تقدمها أو تخلفها ، كأن يقدم المكلف أقراراً يقلل من أرباحه التي حـصل عليها من نشاطه التجاري داخل البلد أو يظهر أنه لم يحقق أي ربـح من هذا النشاط بل لحقته خسارة منها .

أما التهرب الدولي :ـ فيـراد به مجموعة من الوسائل أو التصرفات التي يلجأ أليها المكلف والتي تستهدف ضـياع حق الدولة في الضريبة المستحقة لها على أموال رعاياها في الخارج . ويستفيد المكلف في هذا الـنوع من التهرب من النطاق الإقليمي لسيادة الدولة في فرض الضريبة حيث أن هذه السيادة لاتتعدى حدود الدولة السياسية في فرض الضريبة وتكون سلطتها مقيدة ومحدودة خارج هذه الحدود لاصطدامها بسيادة دولة أخرى .

٢ـ التهرب الجزئي والتهرب الكلي

يراد بالتهرب الجزئي :ـ تهرب المكلف بصـورة جزئية من العبء الضريبي وذلك باستعماله وسائل الغش والاحتيال . ويتحـقق هذا التهرب بوسائل وصور متعددة

منها إسقاط المكلف لبعض عناصر نشاطه بحيث لايعبر الجزء المتبقي منه عن حقيقة نشاطه الفعلي مما يؤدي ألى تقدير الضريبة عليه بأقل مما كان يجب تقدر ، ويحدث التهرب الجزئي في النطاق الداخلي والخارجي لحدود الدولة.ومن الصور الشائعة للتهرب الجزئي الدولي تقديم المكلف أقراراً كاذباً عن مقدار أرباحه التي تحققت له في الخارج .

أما التهرب الكلي :- فيقصد به تخلص المكلف من الضريبة المستحقة عليه بصورة كلية وذلك بالاستعانة بمختلف وسائل الغش والاحتيال . وهناك صور ووسائل متعددة يلجأ أليها المكلف للتخلص من العبء الضريبي بصورة كلية منها أخفاء جميع الدخل الذي تحقق له في سنة معينة عن الإدارة الضريبية ، أو أن تقوم المنشأة بإخفاء جميع فوائد التأخير التي حصلت عليها من قبل عملائها الذين تأخروا عن سداد الديون المستحقة عليهم والذين دفعوا هذه الفوائد مقابل هذا التأخير سواء أكانت هذه الفوائد قانونية أم اتفاقية .(رائد ناجي احمد، ٢٠١٢ : ١٠٠) .

رابعا/ الضريبة أهدافها قواعدها.

أن علم المالية العامة يبحث في نفقات الدولة وإيراداتها في تحقيق الموازنة فيما بينها وعلى الدولة ان تزيد ايراداتها بقدر ما تتطلبه حاجاتها لذلك نجد ان الموارد تختلف من دولة الى اخرى غير ان المتفق عليه هو ان الضرائب تعتبر من اهم هذه الموارد الايرادات الالزامية في مختلف الدول في العصر الحديث فهي الاداة المرنة التي تستعملها الدولة لزيادة مواردها ، فقد احتلت الضريبة مركز الصدارة بالنسبة للإيرادات العامة للدولة كونها مورداً سيادياً ، لذلك ينبغي تحديد مفهومها وتعريفها وبيان اهدافها والقواعد التي تنظمها :

أولاً :- مفهوم الضريبة :- الضريبة مبلغ من المال تفرضه الدولة على المكلفين باعتبارهم اعضاء متضامنين في منظمة سياسية مشتركة هي الدولة بهدف تأمين الخدمات العامة والاصلاح الاجتماعي والاقتصادي . ففي الدول المتطورة تعد الضريبة اداة فعالة في تنفيذ السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية ، ويتناسب ذلك مع وجود جهاز انتاجي متطور ومستوى عال للدخول الفردية ، وتعد ايضاً وسيلة لتدخل الحكومة في الية السوق من خلال تعديل مخصصات الدخل ومصادره والتأثير في اسعار المواد ومكونات الانتاج وتوزيع النشاطات الاقتصادية والمشاريع

الصناعية حسب المناطق عن طريق منح اعفاءات لبعض المناطق والمشاريع وفقاً لخطط التنمية . اما في الدول النامية فتعد الضريبة مصدر تمويل مهماً من اجل اقامة وانشاء البنى التحتية للاقتصاد ومن ثم يكون دورها مهماً في تمويل الخزينة العامة للدولة بالمال اللازم للتنمية وفي التأثير في السياسات الاقتصادية والاجتماعية . وأهم ما تتميز به الضرائب في البلدان النامية هي ضعف الحصيلة الضريبية بسبب انخفاض مستوى دخول الافراد بشكل اساسي ، وعدم وجود توازن في النظم الضريبية المطبقة حيث تتأثر الضرائب بالظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها وبسبب ان الحدث الضريبي ليس حدثاً معزولاً عن البيئة المحيطة به وانما يمثل ظاهرة اقتصادية واجتماعية وسياسية تشكل من البيئة التي طبق فيها ولذلك فان العلاقة المتبادلة بين الكيان الضريبي والهيكل الاقتصادي والسياسي وطيدة ، الامر الذي يجعل أثارها واضحة من خلال سمات النظم الضريبية المطبقة في الدول ولقد تعددت تعريفات الضريبة لفظاً لكنها في الغالب تنطوي عللا معنى واحد لها وكما مبين في أدناه :

- فقد عرفت بأنها مبلغ من النقود تفرضه الدولة على الأشخاص، يستحصل منهم بصورة أجبارية وبصيغة نهائية،بدون مقابل معين وذلك لغرض أستخدامه في تحقيق منفعة عامة (العمري، ٢٠٠١ :٨) .
- وقد عرفت الضريبة :ـ فريضة مالية يدفعها الأفراد ألى الدولة دون مقابل لأغراض المصلحة العامة (صلاح العمري، ١٩٨٥: ٦٥) .
- وقد عرفت الضريبة :ـ بأنها عبارة عن أقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة على المكلفين وفقاً لقدراتهم ، بطريقة نهائية وبلا مقابل وذلك لتغطية الأعباء العامة وتحقيق أهداف الدولة المختلفة (الحاج، ٢٠٠٩، : ٩٥)

خامسا/ اهداف الضريبة

توجد عدة أهداف للضريبة نذكر أهمها :

١ـ أهداف مالية :ـ بمعنى الحصول على الأموال (الضرائب كمصدر للأيرادات العامة) لتغطية النفقات العامة بعد رفد خزينة الدولة بالمال .

٢ـ أهداف اجتماعية :ـ ففي وقتنا الحالي تستطيع الدولة أن تستخدم الضريبة كأداة لمعالجة الكثير من المشاكل الاجتماعية منها على سبيل المثال :

أ ـ التحكم في النسل

ب ـ أعادة توزيع الدخل والثروة ومنـع تكتل الثروات بيد فئة قليلة من المجتمع

ج ـ الحد من الظواهر الأجتماعية السيئة

د ـ حل مشكلة المساكن

٣ـ أهداف اقتصادية :ـ تتنوع الأهداف الأقتـصادية التي تركز الدول لتحقيقها، فمنها الأهداف المتعلقة بالقطاعات الأقتـصادية ومنها الأهداف المرتبطة بالأزمات الأقتصادية أو الأستثمار الأقتـصادي ..الخ (الحاج،٢٠٠٩ : ٨٧) .

سادسا/ :ـ قواعد الضريبة :ـ

تتكون الضريبة من عدة قواعد والتـي يمكن بياناها كالآتي :

١ـ العدالة :ـ يجب أن تكون الضرائب عادلة من حيث مساهمة المكلفين في دفع الضرائب كل حسب مقدرته وبما يتـناسب مع حجم دخله . فمن يحصل على دخل مرتفع يساهم بنسبة تتلائم مع هذا الـدخل . أما أصحاب الدخول الأقل فيساهمون بنسبة أقل وقد يتسم أعفاء المعدمين منهم .

٢ـ اليقين :ـ بمعنى أن تكون الضـريبة واضحة من حيث المقدار وموعد الدفع وكيفية الدفع . فلا يصح أن يكـون المكلف مغيب عن كل ماذكر، بل يجب أن يطلع على كل الأمور المتعلقة بالضريبة سواء سعـرها أو مقدارها أو وقت توريدها ... ألخ.

٣ـ الملائمة:ـ يجب أن تجبى الضريبة فـي الوقت والطريقة التي تلائم المكلف . وعكس ذلك قد يؤدي ألى التهرب الضريبي .

٤ـ الاقتصاد :ـ يعني التوفير في نفقـات جباية الضرائب مثل نفقات أجور الموظفين أو وسائل الاتصال أو وسـائط النقل ... ألخ. (الحاج،٢٠٠٩ : ١٠٥) .

المبحث الرابع

دور نظام المعلومات في الحد من لتهرب الضريبي

أن الحصيلة الضريبة هي هدف من أهداف الإدارة الضريبة وبما أن نظام المعلومات أداة من أدوات الإدارة الضريبية وهو بمثابة المرتكز الأساسي للحصول على المعلومات عن المكلفين الخاضعين للضريبة والتي تساعد الإدارة الضريبة على التعرف على مصادر دخول المكلفين بالصورة الواضحة ومن ثم فرض الضرائب بالشكل المطلوب أي أنه كلما كانت المعلومات صحيحة ودقيقة ساعدت الإدارة الضريبة على فرض الضرائب وبالتالي سوف يؤدي إلى زيادة في الحصيلة للضريبية وبما أن الإدارة الضريبة هي المسؤولية عن عملية تحصيل وجباية الضريبة لذلك لابد من التعرف على مفهوم الإدارة الضريبة من اجل معرفة دورها في عملية تحصيل الضريبة وكما يلي : ماهية الإدارة الضريبية لتحديد ماهية الادارة الضريبية يلزم تناول المعنى الذي يتضمنه هذا المصطلح وما يتداخل من مفاهيم اخرى تحتويه او تشكل جزءاً منه ، ولاستكمال هذا الغرض وجب استظهار الخصائص التي تمتاز بها الادارة الضريبية لما لها من اثر في تحديد التعامل القانوني لهذا التكوين الاداري المهم ، وذلك في مطلبين مما ياتي : التعريف بالادارة الضريبية : لم يستخدم القانون الضريبي في العراق مصطلح الادارة الضريبية وانما اعتمد مصطلح السلطة المالية عند تناوله للجهة الادارية المنفذة للقانون الضريبي ، وفي هذا الاستخدام مؤشر على الاطار العام الذي اعتمده المشرع الضريبي من خلال العمومية في المصطلحات المعتمدة وترك عملية التحديد التفصيلي للتعليمات المفسرة للقانون وفي احيان – كما في هذه الحالة – دون

تفسير ليتولى الفقه القانوني البحث في هذه التفصيلات المهمة ، ولذا يمكن اعتبار السلطة المالية مؤشرة الى مفهومين لهما دلالات متداخلة . الاول : المفهوم العام ، الذي يعتبر السلطة المالية الوجه المالي المقابل للوجه السياسي للسلطة العامة في أي بلد وفي ذلك يصفها الفقيه الاسباني (jose juan ferriro) بانها (السلطة المادية والقانونية المستعملة من قبل الدولة او الهيئة العامة على منطقة ترابية معينة وعلى الاشخاص والاشياء الموجودة فيها والتي تمارس اعمالاً سيادية تتعلق بفرض او تعيين او توجيه مصلحة الدولة المالية طبقاً للنصوص الدستورية النافذة) (الطعان ١٩٨٠: ٣٣) إن من أهم أساليب الإدارة الحديثة في المنظمة الإنجاز مهامها هي التخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة الفعالة على الأعمال التي تقوم بها وأن الإدارة الضريبية هي الإدارة التي تسعى إلى تحقيق الأهداف المرجوة من السياسة الضريبية في الدولة عن طريق التخطيط لبلوغ تلك الأهداف وتنظيم الطاقات البشرية والمادية والمعلوماتية فيها والرقابة على الأعمال التي يقوم بها العاملون في تلك الإدارة من ربط وتحصيل وتقدير الضريبة وجبايتها(دراز ،١٩٩٩ :١٥١) الثاني : المفهوم الخاص ، والمقصود به الادارة الضريبية وهي هنا الهيئة العامة للضرائب في العراق وما تتفرع اليه من مديريات وما تضمه من فروع ادارية تشكل بمجملها الهيئة الادارية التي تهدف الى تطبيق القانون الضريبي ، ولنخلص من هذا التحديد المبسط الى التوافق بين مصطلحي السلطة المالية والادارة الضريبية وفق المفهوم الخاص(عجينة ،١٩٩٥:٤٩) الا ان مصطلح السلطة المالية وبمعنى اخر الادارة المالية هو اوسع واشمل من المدلول الذي يشير اليه مصطلح الادارة الضريبية فالإدارة المالية هي الجهات الادارية التي تتولى العمليات الهادفة لتوفير الموارد العامة للدولة وتامين استعمال هذه الواردات طبقاً لما تنص عليه القوانين المختصة ، وليدخل في ذلك تحضير وتنفيذ الموازنة العامة للدولة وتامين تحصيل الايرادات العامة للدولة اللازمة لتمويل الانفاق الحكومي ومراقبة الجباية والانفاق واعداد الحساب الختامي للموازنة العامة ، اما الادارة الضريبية فهي الجهة التي منح لها القانون السلطة اللازمة لتحصيل الموارد الضريبية، وتامين تحقيق اغراض السلطة المالية في الجباية الامنة في حدود القانون الضريبي (الطعان ، ١٩٨٠ : ٣٩) والادارة الضريبية بهذا الوصف في العراق تتعدد الى اكثر من جهة تمارس هذه الوظيفة المهمة ، فالهيئة العامة للضرائب اقرب ما تكون الى الادارة المركزية

التي تضم جملة من الادارات الفرعية التـي تؤمن تحصيل اغلب الضرائب المباشرة من قبيل (الدخل والعقار ، والضرائب على الانـتاج وغيرها) بالدرجة الاساس ، فيما تتولى الهيئة العامة للكمارك جباية الرسوم الكمركية ، ان هـذا التعدد لا يلغي الدور المركزي الذي تمارسه الهيئة العامة للضرائب في الـعراق ، باعتبارها الجهة المنفذة للقانون الضريبي والمخولة باصدار التعليمات الادارية التي تـشكل دليل عمل لكل الادارات الضريبية في اداء مهامها المنصوص عليها قانوناً ، وفي ذلك التوضيح البارز للدور المهم والخطير الذي تقوم به هذه الادارة فهي الاداة المنفذة للتشريع الضريبي والمؤشر الفعلي والرئيس لفاعلية ونـجاح هذا التشريع ، فقيام الدولة بإصدار افضل التشريعات القانـونية واتباع السياسات المالية المجدية لن يحقق النتيجة المطلوبة اذا كانت الاداة المنفذة لهذه السياسة عاجـزة عن القيام بمهامها بما يتفق ودرجة تطور التشريع الضريبي ذاته(طربية : ١٩٨٢ : ٠٨) (يهتم نظام المعلومات في أية وحدة اقتصادية في إنتاج وتقديم (توصيل) المعلومات لكل الجهات التي يمكن أن تستخدمها وتستفيد منها، سواءٌ كانت هـذه الجهات من داخل الوحدة الاقتصادية أو من خارجها، وسواءٌ كانت علاقة هذه الجهات بالوحدة الاقتصادية مباشرة أو غير مباشرة. وما يمكن ملاحظته في هذا الصدد، أن نظم المعلومات في بداياتها كانت تركز بالدرجة الأساس على الجهات الخارجية ـ نتيجة لاعتبارات قانونية على الأكثر ـ، ولكن في الوقت الحاضر فإن التركيز قد ازداد نحو تقديم المعلومات لخدمة الجهات الداخلية ـ فضلاً عن الجهات الخارجية ـ نظراً لتعدد هذه الجهات وتشعب العلاقات التي يمكن أن تنشأ فيما بينها، وكذلك حاجتها الأكثر إلى التقارير (الدورية وغير الدورية) واستخداماتها في العديد من القرارات التي يمكن أن تتخذ في داخل الوحدة الاقتصادية .ان عمل نظام المعلومات في أية وحدة اقتصادية يعتمد على مجموعة مترابطة من الأجزاء البشرية والمادية (الآلية وغير الآلية)، مع ملاحظة أن نظم المعلومات في بداياتها كانت تركز على العنصر البشري في الحصول على البيانات وتشغيلها واستخدامها، ثم ازدادت الحاجة إلى استخدام بعض الوسائل الآلية التي يمكن أن تساعد في إجراء العمليات التشغيلية على البيانات، وأخيراً ازدادت الحاجة إلى استخدام الوسائل الإلكترونية (ولا سيما الحواسيب) نظراً للمميزات العديدة التي تتوافر فيها وما يمكن أن يساهم في زيادة فاعلية نظم المعلومات عندما يتم استخدامها في عملها(الهادي ، ١٩٩٣ : ٤٩-٥٠ (نظام المعلومات والحد من

التهرب الضريبي ان نظام المعلومات المحاسبي المطبق والمستخدم في مصلحة الضرائب لا يوفر متطلبات الرقابة الإدارية والمحاسبية والضريبية والتي تسهم وتحد من ظاهرة التهرب الضريبي بدرجة كبيرة وإن كانت درجة توفرها لمثل هذه المتطلبات متوسطة .إن نظام المعلومات المحاسبي المطبق والمستخدم في مصلحة الضرائب لا يأخذ بالمعلومات غير مالية والتي تعتبر أساسية في مجال الحد من ظاهرة التهرب الضريبي بدرجة كبيرة بل بدرجة متوسطة، وبالتالي لا تسهم مثل هذه المعلومات بالحد من التهرب الضريبي(عرفة ، ١٩٨٤ :٥١) ان حوسبة نظام المعلومات المحاسبي المطبقة والمستخدمة في مصلحة الضرائب لا تساهم في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، إذ تبين من الدراسة انه لا يوجد نظام متكامل ومحوسب وفق الأسس العلمية والمتعارف عليها وإن كانت مصلحة الضرائب تستخدم الحواسيب والانترنت في أعمالها إلا أن ذلك لا يرقي إلى النظام المحوسب الدقيق.و بالتالي فان هذه الحوسبة لا تسهم بشكل كبير في الحد من التهرب الضريبي(قاسم ،١٩٩٨: ٣٤) عدم النظر نظرة مجتزأة لنظام المعلومات المحاسبية ونظام المعلومات الإدارية والتركيز على أحدهما دون الأخر، والأخذ بعين الاعتبار المفاهيم الحديثة في مجال نظم المعلومات، وهذا يعني تأسيس نظام معلومات محاسبية وإدارية متطور ومحوسب بما يكفل الحد من التهرب الضريبي، علما بان التكاليف المترتبة على إقامة مثل هذا النظام تقل بكثير عن قيمة التهرب الضريبي نتيجة استخدام النظام الحالي(العلي ، ٢٠٠٢ :٩٣) إن نجاح عمل النظام المتكامل للمعلومات المحاسبية والإدارية يعتمد بدرجة أساسية على الأفراد القائمين عليه وأن تتناسب درجة من المعرفة العلمية والعملية تتناسب مع متطلبات عمل النظام وإمكانية تحقيق أهدافه، وهذا يستلزم ضرورة تطوير مهارات الأفراد العاملين على نظام المعلومات المحاسبية في مصلحة الضرائب بصورة مستمرة.

المبحث الخامس

الجانب العملي

واقع نظام المعلومات

جدول (١)

ت	المحور والفقرة	أوافق تماماً	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق تماما	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه
		5	4	3	2	1			
		التكرار							
		التكرار النسبي %							
1	يمتلك موظفي الدوائر الضريبية الخبرة العملية في مجال استخدام نظم المعلومات المحاسبية	9	8	5	5	3	3.5	1.91	موافقة
		30	26.6	16.7	16.7	10			
2	يوجد لدى الدائرة الضريبية نظام محاسبي مصمم بطريقة تساعد المستخدم على بناء معلومات من الحسابات بشكل دقيق	6	3	1	17	3	2.7	1.76	محايد
		20	10	3.3	56.7	10			
3	يتم تسجيل البرامج المحاسبية المستخدمة والتفاصيل المتعلقة بها لدى دائرة الضريبة	6	4	12	7	1	3.2	1.74	محايد
		20	13.3	40	23.3	3.3			
4	المعلومات التي توفرها البرامج والنظم المحاسبية تغطي كافة انشطة المكلف التجارية الخاضعة للضريبة	5	4	2	13	6	2.8	1.54	محايد
		16.7	13.3	6.7	43.3	20			
5	جميع المستندات والمطبوعات من النظام المحاسبي تكون مطبوعا عليها اسم المكلف ورقم المشتغل وعنوانه ونشاطه وسمعته التجارية	2	5	2	19	2	2.5	1.98	عدم الموافقة
		6.7	16.7	6.7	63.3	6.7			
6	البيانات الناتجة من نظام المعلومات والبرامج المحاسبية تطابق الواقع الفعلي بنشاط المكلف دائما	1	8	3	15	3	2.6	1.09	محايد
		3.3	26.7	10	50	10			
7	البرامج المحاسبية توفر بيانات	4	12	4	7	3	3.2	1.21	محايد

	تتوافق مع متطلبات الدوائر الضريبية	13.3	40	13.3	23.3	10			
8	تمتلك الهيئة اجهزة حاسوب وبرمجيات تمكنها من انجاز اعمالها	9	2	12	5	2	3.6	1.75	موافقة
		30	6.7	40	16.7	6.7			
9	لدى الدائرة الضريبية موظفي يمتلكون الخبرة للعمل على الحاسوب والبرمجيات	4	5	6	12	3	2.8	1.12	محايد
		13.3	16.7	20	40	10			
10	تمتلك الهيئة الضريبية شبكات اتصال تسهل عمل نظم المعلومات المحاسبية	6	4	9	9	2		3.1	محايد
		20	13.3	30	30	6.7			

تبين من خلال الجدول اعلاه ان الفقرة (٨) والخاصة بـ (تمتلك الهيئة اجهزة حاسوب وبرمجيات تمكنها من انجاز اعمالها) فقد حصلت على اعلى متوسط حسابي مرجح قد بلغ (٣,٦) وبانحراف معياري بلغ (١,٧٥) فيما حصلت الفقرة (٦) والخاصة بـ (البيانات الناتجة من نظام المعلومات والبرامج المحاسبية تطابق الواقع الفعلي بنشاط المكلف دائما) على ادنى متوسط حسابي بلغ (٢.٦) وبانحراف ميعاري قد بلغ (١.٠٩).

وهذا يعني ان دائرة الضريبة تحرص على ان تمتلك الهيئة (تمتلك الهيئة اجهزة حاسوب وبرمجيات تمكنها من انجاز اعمالها)

دور نظم المعلومات في الحد من التهرب الضريبي

جدول (٢)

		5	4	3	2	1			
ت	المحور والفقرة	أوافق تماماً	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق تماما	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه

		التكرار							
		التكرار النسبي %							
1	ان وجود نظام محاسبي فعال وكفوء يأدي الى الحد من التهرب الضريبي	17	8	3	1	1	4.3	1.09	موافقة تامة
		56.7	26.7	10	3.3	3.3			
2	ان اعتماد الدائرة الضريبية على اجهزة الحاسوب والبرامج في عملها يساعد على الحد من التهرب الضريبي	11	11	3	2	3	3.8	1.23	موافقة
		36.7	36.7	10	6.6	10			
3	ان وجود قاعدة بيانات محوسبة تساعد للوصول الى كافة المعلومات عن المكلف مما يؤدي الى الحد من التهرب الضريبي	9	12	6	3	-	3.9	1.98	موافقة
		30	40	20	10				
4	ان وجود شبكات اتصال (الانترنيت) بين اقسام الدائرة الضريبية ومن معلومات محاسبية عن المكلف مما يؤدي الى الحد من التهرب الضريبي	9	9	8	3	1	4.3	1.08	موافقة تامة
		30	30	26.7	10	3.3			
5	يعتبر حرص الادارة الضريبية في تحديث برامجها المحاسبية دور في الحد من التهرب الضريبي	12	9	4	-	5	3.8	1.74	موافقة
		40	30	13.3	-	16.7			
6	تساعد البرامج المحاسبية الموثقة والخالية من الثغرات في الحد من	12	11	3	4	-	4.03	1.34	موافقة

	التهرب الضريبي	40	36.7	10	13.3	-			

تبين من خلال الجدول اعلاه ان الفقرة (١) (ان وجود نظام محاسبي فعال وكفوء يأدي الى الحد من التهرب الضريبي) والفقرة (٤) الخاصة بـ (ان وجود شبكات اتصال (الانترنيت) بين اقسام الدائرة الضريبية ومن) بين اقسام الدائرة الضريبية من معلومات محاسبية عن اماكن مما يؤدي الى الحد من التهرب الضريبي، قد حصلت على اعلى وسط مرجع قد بلغ (٤,٣) وبانحراف معياري (١,٠٩) لكلا الفقرتين، فيما حصلت الفقرة (٢) (ان اعتماد الدائرة الضريبية على اجهزة الحاسوب والبرامج في عملها يساعد على الحد من التهرب الضريبي) والفقرة (٥) (يعتبر حرص الادارة الضريبية في تحديث برامجها المحاسبية دور في الحد من التهرب الضريبي) على ادنى متوسط مرجع بلغ (٣.٨) وبانحراف معياري (١,٢٣) لكل الفقرتين.

وهذا يعني ان دائرة الضريبة تحرص على الفقرة (١) (ان وجود نظام محاسبي فعال وكفوء يأدي الى الحد من التهرب الضريبي) والفقرة (٤) (ان وجود شبكات اتصال (الانترنيت) بين اقسام الدائرة الضريبية ومن)

المبحث السادس

الاستنتاجات والتوصيات

اولا/ الاستنتاجات

١- عدم وجود استراتيجية واضحة ودائمة وموضوعة في إطار رسمي ملزم لتبني إعداد أنظمة معلومات ، والمحاولات البسيطة التي جرت بهذا الاتجاه كانت أشبه بالبصمات الشخصية أو المحاولات المنفردة للإدارات المختلفة التي مرت على الهيئة ، وقد أنعكس ذلك في طرق جمع المعلومات الضريبية حيث تشتت بين العديد من الإجراءات.

٢- طرق تخزين البيانات حيث ما زالت غالبية المعلومات يتم حفظها في سجلات ورقية ، ما يعرضها للتلف والضياع بسبب عدم استخدام المكننة في مجال حفظ الضرائب والمستندات المتعلقة بالمكلف مما يؤدي الى سوء التصرف

والتلاعب بهذه البيانات لصالح المكلفين من قبل بعض الموظفين في الإدارة الضريبية.

٣- بيئة العمل الحالية في الإدارة الضريبية سواء من ناحية إدراك خطورة وأهمية أنظمة المعلومات أو الاستعداد النفسي لقبول تشغيل آليات أنظمة المعلومات المتطورة ليست بالمستوى المطلوب ويتوقع ظهور الظاهرة الإدارية المعروفة (مقاومة التغيير) عند البدء بتطبيق مثل هذه الأنظمة.

٤- قلة الكادر الوظيفي الضريبي القادر على التعامل مع التطبيقات الإلكترونية والتقنية الحديثة في ظل غياب حملة الشهادات التقنية العاملة في هذا المجال من جهة ، وعدم تطوير قابليات العاملين في الضريبة من جهة ثانية عبر إشراكهم بدورات تدريبية ضمن هذا المجال.

٥- تردي البنية التحتية للاتصالات في العراق ، حيث مازالت هذه الدولة تعاني من جملة مشكلات من حيث الثمن المرتفع نسبيا لموجات التردد وبطء الأنترنت ، وعدم توافر خطوط الشبكة و بالشكل المطلوب في بعض المحافظات.

٦- إن كيفية تصرف الحكومة بالإيرادات الضريبية يعد من العوامل المؤثرة في خلق نظرة ايجابية إلى الضريبة ء وأن احد أسباب التهرب الضريبي يرتبط بسياسة الأنفاق الحكومي وأوجهه التي قد ال تخلق القناعة الكافية لدى المكلف لتسديد ما عليه من ضريبة سنويا.

ثانيا/ التوصيات

١- ضرورة البدء برسم استراتيجية واضحة المعالم من قبل الإدارة الضريبة بمتابعات زمنية للنجاز توضح فيها أنظمة المعلومات المطلوبة للهيئة وآليات التنفيذ وتوفير الأجهزة والمعدات والكادر البشري المؤهل ومتطلبات الأمان للشبكات والمعلومات.

٢- طرق تخزين البيانات تقليديا نوعا" ما في الهيئة العامة الضرائب حيث أن استخدام المكننة الحديثة والتي تعتمد بشكل رئيسي على الحاسبة الإلكترونية في مجال حفظ الأضابير والمستندات المتعلقة بدافع الضريبة يساعد على الحفاظ على تلك البيانات من الضياع والتلاعب والعودة إليها في أي وقت.

٣- إحداث تغيير جوهري في بيئة العمل الضريبي خصوصا في الإطار الفكري ء حيث يقتضي الأمر توفير قاعدة فكرية ونفسية تتقبل التغيير باتجاه إحلال أنظمة المعلومات المتطورة بدال من أساليب العمل الكلاسيكية (والتي يشكل فيها العمل اليدوي نسبة كبرى) وتقليص ظاهرة مقاومة التغيير الى أدنى حد ممكن ويتم ذلك من خلال تهيئة الموظفين بصورة جيدة على العمل بالطرق الحديثة.

٤- العمل على تنمية القيم والمثل والخلاق والسلوكيات الحميدة والتكوين الشخصي السليم لموظفي الضرائب في تقبل كافة التعليمات الجديدة والذي ينعكس على سلوكه في العمل الضريبي.

٥- و ــ تطبيق أحدث الأساليب والنظم الإدارية والتكنولوجيا على الإدارة الضريبية والتي تساهم في رفع كفاءة العمل الضريبي وتطوير مهارات الموظفين ال سيما في مجال عمل نظام المعلومات على وجه الخصوص.

٦- الانتقال التدريجي وحسب الإمكانيات المادية والعلمية باتجاه استخدام الأساليب الحديثة عند القيام بعملية التحاسب الضريبي للمكلفين ء ألن ذلك سوف يسهم في تقليص حجم اجتهاد الشخص ممثل السلطة المالية.

الملاحق

اسئلة المحور الاول

ت	الاسئلة	موافق بدرجة كبيرة جد أ	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة قليلة	موافق بدرجة قليلة جد أ
١	يمتلك موظفي الدوائر الضريبية الخبرة العملية في مجال استخدام نظم المعلومات المحاسبية					
٢	يوجد لدى الدائرة الضريبية نظام محاسبي مصمم بطريق تساعد المستخدم على بناء معلومات من الحسابات بشكل دقيق					
٣	يتم تسجيل البرامج المحاسبية المستخدمة والتفاصيل المتعلقة بها لدى دائرة الضريبة					
٤	المعلومات التي توفرها البرامج والنظام المحاسبية تغطي كافة انشطة المكلف التجارية الخاضعة للضريبة					
٥	جميع المستندات والمطبوعات من النظام المحاسبي تكون مطبوعا عليها اسم المكلف ورقم المشتغل وعنوانه ونشاطه وسمعته التجارية					
٦	البيانات الناتجة من النظام المعلومات والبرامج المحاسبية تطابق الواقع الفعلي بنشاط المكلف دائما					
٧	البرامج المحاسبية توفر بيانات تتوافق مع متطلبات الدوائر الضريبية					
٨	تمتلك الهيئة اجهزة حاسوب وبرمجيات تمكنها من انجاز اعمالها					
٩	لدى الدائرة الضريبية موظفي يمتلكون الخبرة للعمل على الحاسوب والبرمجيات					
١٠	تمتلك الهيئة الضريبية شبكات اتصال تسهل عمل نظم المعلومات المحاسبية					

اسئلة المحور الثاني

ت	الاسئلة	موافق بدرجة كبيرة جد اً	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة قليلة	موافق بدرجة قليلة جد اً
١	ان وجود نظام محاسبي فعال وكفوء يأدي الى الحد من التهرب الضريبي					
٢	ان اعتماد الدائرة الضريبية على اجهزة الحاسوب والبرامج في عملها يساعد على الحد من التهرب الضريبي					
٣	ان وجود قاعدة بيانات محوسبة تساعد للوصول الى كافة المعلومات عن المكلف مما يأدي الى الحد من التهرب الضريبي					
٤	ان وجود شبكات اتصال (الانترنيت) بين اقسام الدائرة الضريبية ومن معلومات محاسبية عن المكلف مما يادي الى الحد من التهرب الضريبي					
٥	يعتبر حرص الادارة الضريبية في تحديث برامجها المحاسبية دور في الحد من التهرب الضريبي					
٦	تساعد البرامج المحاسبية الموثقة والخالية من الثغرات في الحد من التهرب الضريبي					